

خارج الفقہ

٩٧

١٧-٢-٩٦ القول فی المواقیت

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

القول فى المواقيت

- الثانى - العقيق،
- و هو ميقات أهل نجد و العراق و من يمر عليه من غيرهم و أوله المسلخ و وسطه غمرة و آخره ذات عرق، و الأقوى جواز الإحرام من جميع مواضعه اختياراً، و الأفضل من المسلخ ثم من غمرة، و لو اقتضت التقية عدم الإحرام من أوله و التأخير إلى ذات العرق فالأحوط التأخير، بل عدم الجواز لا يخلو من وجه

القول فى المواقيت

- الثالث - الجحفة،
- وهى لأهل الشام و مصر و مغرب و من يمرّ عليها من غيرهم.
- الرابع - يلملم،
- و هو لأهل يمن و من يمرّ عليه.
- الخامس - قرن المنازل،
- و هو لأهل الطائف و من يمرّ عليه.

تثبت تلك المواقيت

- مسألة ٣ تثبت تلك المواقيت مع فقد العلم* بالبينة الشرعية أو الشيعاء الموجب للاطمئنان،
- و مع فقدهما بقول أهل الاطلاع مع حصول الظن فضلا عن الوثوق،
- فلو أراد الإحرام من المسلخ مثلا و لم يثبت كون المحل الكذائي ذلك لا بد من التأخير حتى يتيقن الدخول في الميقات.
- * يثبت كل موضوع شرعى مع فقد العلم بالإطمئنان و لو حصل من قول أهل الإطلاع و مع فقد خبر الواحد الثقة و مع فقدة يجب الإحتياط فلو لم يمكن فيعمل بالظن مطلقاً.

من لم يمرّ على أحد المواقيت جاز له الإحرام من محاذاة أحدها

- مسألة ٤ من لم يمرّ على أحد المواقيت جاز* له الإحرام من محاذاة أحدها.
- و لو كان في الطريق ميقتان يجب الإحرام من محاذاة أبعدهما إلى مكة على الأحوط، و الأولى تجديد الإحرام في الآخر.
- * أي يجب عليه.

من لم يمرّ على أحد المواقيت جاز له الإحرام من محاذاة أحدها

- مسألة ٥ المراد من المحاذاة أن يصل في طريقه إلى مكة إلى موضع يكون الميقات على يمينه أو يساره بخط مستقيم بحيث لو جاوز منه يتمايل الميقات إلى الخلف، و الميزان هو المحاذاة العرفية لا العقلية الدقيقة،
- و يشكل الاكتفاء بالمحاذاة* من فوق كالحاصل لمن ركب الطائرة لو فرض إمكان الإحرام مع حفظ المحاذاة فيها، فلا يترك الاحتياط بعدم الاكتفاء بها***.
- * بل لا إشكال فيه كما لا إشكال في المحاذاة في البر والبحر.
- ** ثم إن الظاهر أنه لا يتصور طريق لا يمر على ميقات و لا يكون محاذياً لواحد منها إذ المواقيت محيطة بالحرم من الجوانب فلا بد من محاذاة واحد منها و لو فرض إمكان ذلك فاللازم هو الإحرام قبل الدخول في الحرم.

تثبت المحاذاة

- مسألة ٦ تثبت المحاذاة بما يثبت به الميقات على ما مرّ، بل بقول أهل الخبرة و تعيينهم بالقواعد العلمية مع حصول الظن منه*.
- * قد مر أنه يثبت كل موضوع شرعي مع فقد العلم بالإطمينان و لو حصل من قول أهل الإطلاع، و مع فقد خبر الواحد الثقة لو كان حسياً أو بقول الخبرة لو كان حدسياً و مع فقد الاحتياط فلو لم يمكن فيعمل بالظن مطلقاً.
- و الميقات أمر حسي بينما محازاته ليس كذلك، فإنه حسي كما لو كان الموضوع قريباً من الميقات أو ملحقاً بالحسي كما لو كان الموضوع معروفاً لدى الناس و حدسي لو كان بعيداً عن الميقات و غير معروف لدى الناس فتأمل.



التاسع: محاذاة أحد المواقيت الخمسة

• الإحتياط هنا يتحقق بأحد الأمور الثلاثة:

- ١- الذهاب إلى الميقات.
- ٢- الإحرام من أوّل موضع احتمال كونه الإحرام قبل الميقات حينئذٍ مع أنّه لا يجوز، لأنّه لا بأس به إذا كان بعنوان الإحتياط.
- ٣- أن ينذر الإحرام قبل الميقات فيحرم في أوّل موضع الاحتمال أو قبله على ما سيأتي من جواز ذلك مع النذر.

التاسع: محاذاة أحد المواقيت الخمسة

- ثم إن أحرم في موضع العلم أو الإطمئنان أو الظن بالمحاذاة و لم يتبين الخلاف فلا إشكال، و إن تبين بعد ذلك كونه قبل المحاذاة و لم يتجاوزَه أعاد الإحرام، و إن تبين كونه قبله و قد تجاوز أو تبين كونه بعده فإن أمكن العود و التجديد تعين، و إلا فيجدد إحرامه في الصورتين إلا إذا تبين عدم التمكّن من الإحرام من المحاذاة حين إحرامه من بعد المحاذاة و الأولى التجديد مطلقاً.

مواقيت آخر

- مسألة ٧ ما ذكرنا من المواقيت هي ميقات عمرة الحج، و هنا مواقيت آخر:
- الأول مكة المعظمة، و هي لحج التمتع،
- الثاني دويرة الأهل أى المنزل، و هي لمن كان منزله دون الميقات إلى مكة بل لأهل مكة، و كذا المجاور الذى انتقل فرضه إلى فرض أهل مكة و إن كان الأحوط إحرامه من الجعرانة، فإنهم يحرمون بحج الافراد و القران من مكة، و الظاهر أن الإحرام من المنزل للمذكورين من باب الرخصة، و إلا فيجوز لهم الإحرام من أحد المواقيت،
- الثالث أدنى الحل، و هو لكل عمرة مفردة سواء كانت بعد حج القران أو الافراد أم لا، و الأفضل أن يكون من الحديدية أو الجعرانة أو التنعيم، و هو أقرب من غيره إلى مكة.

وَجُوبِ الْإِحْرَامِ بِحَجِّ التَّمَتُّعِ مِنْ مَكَّةَ

- «٢» ٢١ بَابُ وَجُوبِ الْإِحْرَامِ بِحَجِّ التَّمَتُّعِ مِنْ مَكَّةَ وَ أَفْضَلُهُ الْمَسْجِدُ وَ أَفْضَلُهُ عِنْدَ الْمَقَامِ أَوْ تَحْتَ الْمِيزَابِ
- ١٤٩٦٣ - ١ - «٣» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ «٤» عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَاغْتَسِلْ - ثُمَّ الْبَسْ ثَوْبَيْكَ وَ ادْخُلِ الْمَسْجِدَ إِلَى أَنْ قَالَ - ثُمَّ صَلِّ رُكْعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ع - أَوْ فِي الْحِجْرِ ثُمَّ أَحْرِمْ بِالْحَجِّ الْحَدِيثِ.

وَجُوبِ الْإِحْرَامِ بِحَجِّ التَّمَتُّعِ مِنْ مَكَّةَ

- (٣) - الكافي ٤ - ٤٥٤ - ١، و التهذيب ٥ - ١٦٧ - ٥٥٧، و أورده بتمامه في الحديث ١ من الباب ٥٢ من أبواب الاحرام، و في الحديث ١ من الباب ١ من أبواب إحرام الحج.
- (٤) - في المصدر زيادة - و صفوان.

وَجُوبُ الْإِحْرَامِ بِحَجِّ التَّمَتُّعِ مِنْ مَكَّةَ

- ١٤٩٦٤ - ٢ - «٥» وَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثِ الصَّيْرَفِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ مِنْ أَيْنَ أَهْلُ بِالْحَجِّ - فَقَالَ إِنْ شِئْتَ مِنْ رَحْلِكَ وَإِنْ شِئْتَ مِنَ الْكَعْبَةِ - وَإِنْ شِئْتَ مِنَ الطَّرِيقِ.
- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلِهِ - وَ هُوَ بِمَكَّةَ ثُمَّ قَالَ مِنَ الْمَسْجِدِ بَدَلَ قَوْلِهِ مِنَ الْكَعْبَةِ «١»
- (٥) - الكافي ٤ - ٤٥٥ - ٤.
- (١) - التهذيب ٥ - ١٦٦ - ٥٥٥ و التهذيب ٥ - ٤٧٧ - ١٦٨٤.

وَجُوبُ الْإِحْرَامِ بِحَجِّ التَّمَتُّعِ مِنْ مَكَّةَ

- ١٤٩٦٥ - ٣ - «٢» وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِنْ أَيِّ الْمَسْجِدِ أَحْرَمُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ - فَقَالَ مِنْ أَيِّ الْمَسْجِدِ شِئْتَ.
- مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ مِثْلَهُ «٣» وَ كَذَا كُلُّهُ مَا قَبْلَهُ.
- (٢) - الكافي ٤ - ٤٥٥ - ٥.
- (٣) - التهذيب ٥ - ١٦٦ - ٥٥٦.

وَجُوبِ الْإِحْرَامِ بِحَجِّ التَّمَتُّعِ مِنْ مَكَّةَ

- ١٤٩٦٦ - ٤ - «٤» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الصَّلْتِ عَنِ زُرْعَةَ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُحْرِمَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ - فَاصْنَعْ كَمَا صَنَعْتَ حِينَ أَرَدْتَ أَنْ تُحْرِمَ إِلَى أَنْ قَالَ - ثُمَّ أَنْتِ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَصَلِّ فِيهِ سِتَّ رَكَعَاتٍ - قَبْلَ أَنْ تُحْرِمَ وَ تَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ - إِلَى أَنْ قَالَ أَحْرِمَ لَكَ شَعْرِي وَ بَشْرِي وَ لَحْمِي وَ دَمِي الْحَدِيثَ.

وَجُوبِ الْإِحْرَامِ بِحَجِّ التَّمَتُّعِ مِنْ مَكَّةَ

- أقول: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ «٥» وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ «٦».
- (٤) - التهذيب ٥ - ١٦٨ - ٥٥٩، و الاستبصار ٢ - ٢٥١ - ٨٨١، و أورد تمامه في الحديث ٢ من الباب ٥٢، و قطعة منه في الحديث ٣ من الباب ٤٦ من أبواب الاحرام، و اخرى في الحديث ٢ من الباب ٢ من أبواب إحرام الحج.
- (٥) - تقدم في الحديث ٣٠ من الباب ٢، و في الحديث ٤ من الباب ٩، و في الحديث ٧ من الباب ٢٢ من أبواب أقسام الحج.
- (٦) - ياتي في الحديث ١٠ من الباب ٣٤، و في الباب ٤٦ من أبواب الاحرام.

مواقيت آخر

- مسألة ٧ ما ذكرنا من المواقيت هي ميقات عمرة الحج، و هنا مواقيت آخر:
- الأول مكة المعظمة، و هي لحج التمتع،
- الثاني دويرة الأهل أى المنزل، و هي لمن كان منزله دون الميقات إلى مكة بل لأهل مكة، و كذا المجاور الذى انتقل فرضه إلى فرض أهل مكة و إن كان الأحوط إحرامه من الجعرانة، فإنهم يحرمون بحج الافراد و القران من مكة، و الظاهر أن الإحرام من المنزل للمذكورين من باب الرخصة، و إلا فيجوز لهم الإحرام من أحد المواقيت،
- الثالث أدنى الحل، و هو لكل عمرة مفردة سواء كانت بعد حج القران أو الافراد أم لا، و الأفضل أن يكون من الحديدية أو الجعرانة أو التنعيم، و هو أقرب من غيره إلى مكة.

دويرة الأهل أى المنزل

- [السابع: دويرة الأهل]
- السابع: دويرة الأهل، أى المنزل، و هى لمن كان منزله دون الميقات إلى مكّة، بل لأهل مكّة أيضاً على المشهور الأقوى و إن استشكل فيه بعضهم فإنهم يحرمون لحجّ القرآن و الإفراد من مكّة (١)،
- (١) بل يخرجون إلى الجعرانة فيحرمون منها و كذلك المجاور مطلقاً. (الخوئى).

دويرة الأهل أى المنزل

- بل و كذا المجاور الذى انتقل فرضه إلى فرض أهل مكّة، و إن كان الأحوط إحرامه من الجعرانة و هى أحد مواضع أدنى الحل، للصحيحين الواردين فيه، المقتضى إطلاقهما عدم الفرق بين من انتقل فرضه أو لم ينتقل، و إن كان القدر المتيقن الثانى، فلا يشمل ما نحن فيه، لكن الأحوط ما ذكرنا عملاً بإطلاقهما، و الظاهر أن الإحرام من المنزل للمذكورين من باب الرخصة، و إلّا فيجوز لهم الإحرام من أحد المواقيت، بل لعلّه أفضل، لبعد المسافة و طول زمان الإحرام.

دويرة الأهل أى المنزل

- «٦» ١٧ بَابُ أَنَّ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ يُحْرَمُ مِنْ مَنْزِلِهِ
- ١٤٩٤٦ - ١ - «٧» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ الْوَقْتِ إِلَى مَكَّةَ فَلْيُحْرَمْ مِنْ مَنْزِلِهِ.
- (٧) - التهذيب ٥ - ٥٩ - ١٨٣.

دويرة الأهل أى المنزل

- ١٤٩٤٧ - ٢ - «١» قَالَ وَ قَالَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ إِذَا كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ الْمَيْقَاتِ إِلَى مَكَّةَ - فَلْيُحْرَمَ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ.
- (١) - التهذيب ٥ - ٥٩ - ١٨٤.

دويرة الأهل أى المنزل

- ١٤٩٤٨ - ٣ - «٢» وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَّابٍ عَنْ مِسْمَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: إِذَا كَانَ مَنْزِلُ الرَّجُلِ دُونَ ذَاتِ عِرْقٍ إِلَى مَكَّةَ - فَلْيُحْرَمْ مِنْ مَنْزِلِهِ.
- (٢) - التهذيب ٥ - ٥٩ - ١٨٥.

دويرة الأهل أى المنزل

- ١٤٩٤٩ - ٤ - «٣» وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ الْجُحْفَةِ - إِلَى مَكَّةَ قَالَ يُحْرَمُ مِنْهُ.
- (٣) - التهذيب ٥ - ٥٩ - ١٨٦.

- رجال البرقي / أصحاب أبي عبد... / أصحاب أبي عبد... / ٤٣
- أبو سعيد النهدي
- روى عنه عبد الله بن مسكان.

ثابت بن سعد

- رجال الطوسی / أسماء من روى... / باب التاء الثاء / ۵۸
- ۴۹۳ - ۱ - ثابت بن سعد
- رجال الطوسی / أصحاب أبي جعفر... / باب التاء / ۱۲۹
- ۱۳۰۸ - ۳ - ثابت بن أبي ثابت عبد الله
- البجلي الكوفي يكنى أبا سعيد مولى روى عنه و عن أبي عبد الله عليهما السلام.
- رجال الطوسی / أصحاب أبي عبد... / باب التاء / ۱۷۴
- ۲۰۴۹ - ۴ - ثابت بن عبد الله
- و هو ثابت بن أبي ثابت البجلي الكوفي.

ثابت بن سعد

- رجال الطوسی / أصحاب أبي عبد... / باب الثاء / ۱۷۴
- ۲۰۵۰ - ۵ - ثابت أبو سعيد البجلي
- الكوفي.
-
- رجال البرقي / أصحاب أبي عبد... / أصحاب أبي عبد... / ۴۱
- ثابت أبو سعيد
- كوفي.

دويرة الأهل أى المنزل

- ۱۴۹۵۰ - ۵ - «۴» وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ رِيَّاحِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع يَرُودُونَ أَنَّ عَلِيًّا ع قَالَ - إِنَّ مِنْ تَمَامِ حَجِّكَ إِحْرَامَكَ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِكَ - فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ لَوْ كَانَ كَمَا يَقُولُونَ - لَمْ يَتَمَتَّعْ رَسُولُ اللَّهِ ص بِثِيَابِهِ إِلَى الشَّجَرَةِ - وَ إِنَّمَا مَعْنَى دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ - مَنْ كَانَ أَهْلُهُ وَرَاءَ الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ.
- (۴) - التهذيب ۵ - ۵۹ - ۱۸۷، و أورده عن الفقيه في الحديث ۲ من الباب ۱۱ من هذه الأبواب.

رباح بن أبى نصر السكونى

- رجال الطوسى / أصحاب أبى عبد... / باب الرءاء / ٢٠٥
- ٢٦٢٩ - ٣٤ - رباح بن أبى نصر السكونى
- الكوفى مولا هم.
- رجال الطوسى / أصحاب أبى عبد... / باب العين / ٢٥٤
- مولى و أخوه رباح (رباح).
- رجال البرقى / أصحاب أبى عبد... / أصحاب أبى عبد... / ٤١
- رباح بن أبى نصر

دويرة الأهل أى المنزل

- مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ ذَكَرَ مِثْلَهُ إِلَى قَوْلِهِ إِلَى الشَّجَرَةِ «٥»
- (٥) - الفقيه ٢ - ٣٠٦ - ٢٥٢٨.

دويرة الأهل أى المنزل

- ١٤٩٥١ - ٦ - «١» قال: وَ سُئِلَ الصَّادِقُ ع عَنْ رَجُلٍ مَنَزَلُهُ خَلْفَ الْجُحْفَةِ - مِنْ أَيْنَ يُحْرَمُ قَالَ مِنْ مَنَزَلِهِ.
- (١) - الفقيه ٢ - ٣٠٦ - ٢٥٣٠.

دويرة الأهل أى المنزل

- ١٤٩٥٢ - ٧ - «٢» قَالَ وَ فِي خَبَرٍ آخِرٍ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ الْمَوَاقِيتِ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مَكَّةَ - فَعَلَيْهِ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ مَنْزِلِهِ.
- (٢) - الفقيه ٢ - ٣٠٦ - ٢٥٣١.

دويرة الأهل أى المنزل

- ١٤٩٥٣ - ٨ - «٣» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ وَ عَنْ مُحَمَّدٍ
عَنْ الْفَضْلِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ صَفْوَانَ «٤» عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي حَدِيثٍ قَالَ: وَ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ خَلْفَ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ
مِمَّا يَلِي مَكَّةَ - فَمِيقَاتُهُ «٥» مَنْزِلُهُ.
- (٣) - الكافي ٤ - ٣١٨ - ١، و أورده بتمامه في الحديث ٢ من الباب
١، و صدره في الحديث ١ من الباب ١٦ من هذه الأبواب.
- (٤) - كذا في الأصل و المصدر، لكن في المخطوط - عن صفوان.
- (٥) - في المصدر - فوقته.

دويرة الأهل أى المنزل

- ١٤٩٥٤ - ٩ - «٦» وَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ مِهْرَانَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ أَخِيهِ رِيَّاحٍ «٧» قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنَّا نُرَوِّي أَنَّ عَلِيًّا عَ قَالَ - إِنَّ مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ - مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ فَقَالَ قَدْ قَالَ ذَلِكَ عَلِيٌّ عَ - لِمَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ خَلْفَ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ الْحَدِيثِ.
- (٦) - الكافي ٤ - ٣٢٢ - ٥.
- (٧) - فى المصدر - رباح.

مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني

- رجال النجاشي / باب الميم / ٤٢٣
- ١١٣٥ - مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني
- له كتاب. قال ابن بطّة: حدثنا الصفار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن مهران بن محمد بكتابه.

دويرة الأهل أى المنزل

• أقول: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ «٨».

(٨) - تقدم فى الحديث ٢ من الباب ١، و فى الحديث ٤ من الباب ١١
من هذه الأبواب.

دويرة الأهل أى المنزل

- (الأمر الثالث) المشهور على شمول الحكم بالإحرام من منزله لأهل مكة فلا يجب عليهم الخروج من مكة للإحرام و عن بعض الأصحاب نفي الخلاف فيه (و يمكن ان يستدل له) بالنبوى (فما كان دونهن فمهله من اهله) و المرسل المروى فى الفقيه عن رجل منزله خلف الجحفة من اين يحرم، قال من منزله و بالنصوص المتقدمة الواردة فيمن كان منزله دون الميقات من مكة فإنها و ان كان موردها غير أهل مكة لظهورها فى مغايرة منزلة مع مكة لكن المنسبى منها اراده من كان منزله دون الميقات الشامل لمن كان من أهل مكة إذ هو أيضا منزلة دون الميقات

دويرة الأهل أى المنزل

- (و الأقوى) التفصيل بين إحرامهم لحج الافراد أو القران فيحرمون من مكة و بين إحرامهم للعمرة المفردة فيحرمون من ادنى الحل (قال فى الجواهر) فى كيفية حج الافراد عند تعرض المحقق (قده) لذلك: و أهل مكة يحرمون من مكة قال فى التذكرة أهل مكة يحرمون للحج من مكة و للعمرة من ادنى الحل سواء كان مقيما بمكة أو غير مقيم لان كل من اتى على ميقات كان ميقاتا له و لا نعلم فى ذلك خلافا (انتهى ما فى الجواهر) و ظاهره كظاهر التذكرة إرسال ذلك إرسال المسلمات

دويرة الأهل أى المنزل

- (نعم) استشكل بعضهم بعدم شمول الأخبار المتقدمة لمن كان من أهل مكة بدعوى ظهورها فيمن يكون بين الميقات و بين مكة فلا يشمل من يكون فيها و لدلالة صحيح ابى الفضل و صحيح ابن الحجاج على وجوب إحرام المجاور بمكة من الجعرانة على ما يأتى فى الأمر الرابع، و المجاور يعم من انتقل فرضه الى الحاضر و غيره فيجب على أهل مكة أيضا الخروج إليها

دويرة الأهل أى المنزل

- (و فيه) منع شمول الصحيحين لأهل مكة كما يأتى فإن صريحهما فى المجاور، و اما التشكيك فى شمول الأخبار المتقدمة فلو سلم فلا محال للتشكيك فى أصل الحكم و هو ان أهل مكة لا يجب عليهم الخروج منها لإحرام حج الافراد و القران و عليه العمل قديما و حديثا من غير خلاف و لا اشكال كما عرفت من عبارة الجواهر و التذكرة فالمسألة ليست ملتبسه كما التبس على بعض، و مظان تعرض الأصحاب لهذه المسألة فى مبحث كيفية حج الافراد و القران.

دورة الأهل أى المنزل

- (الأمر الرابع) المجاور بمكة إذا انتقل فرضه الى فرض الحاضر يكون فى حكم أهل مكة، و مع عدمه ففي كونه مثل أهل مكة فى كون إحرامه منها أو عدمه (وجهان) ظاهر إطلاق صحيح ابى الفضل و صحيح صفوان عن ابن الحجاج المرويين فى الكافى هو الأخير

دويرة الأهل أى المنزل

- فى صحيح ابى الفضل قال كنت مجاورا بمكة فسئلت أبا عبد الله عليه السلام من ابن أكرم بالحج قال من حيث أكرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الجعرانة أتاه ذلك المكان فتوح فتح الطائف و فتح حنين و الفتح (يعنى فتح مكة)

الإحرام من الجعرانة

• ١٤٧٦٠ - ٦ - «١» وَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ
 الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ أَبِي الْفَضْلِ قَالَ: كُنْتُ مُجَاوِرًا بِمَكَّةَ
 فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ مِنْ أَيْنَ أُحْرَمُ - بِالْحَجِّ فَقَالَ مِنْ حَيْثُ أُحْرَمَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَ مِنَ الْجَعْرَانَةِ - أَتَاهُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ فَتَوَحَّاهُ فَتَحَّ الطَّائِفُ
 وَ فَتَحَ خَيْبَرَ - وَ الْفَتْحُ فَقُلْتُ مَتَى أُخْرَجُ - قَالَ إِنْ كُنْتَ صَرُورَةً فَإِذَا
 مَضَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ يَوْمًا - فَإِذَا كُنْتَ قَدْ حَجَّجْتَ قَبْلَ ذَلِكَ - فَإِذَا
 مَضَى مِنَ الشَّهْرِ خَمْسًا.

• (١) - الكافي ٤ - ٣٠٢ - ٩.

دورة الأهل أي المنزل

- (و في صحيح صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام اني أريد الجوار فكيف اصنع قال (ع) إذا رأيت الهلال ذى الحجة فاخرج الى الجعرانة و أحرم منها بالحج الى ان قال - ان سفيان فقيهمكم أتاني فقال ما يملكك على ان تأمر أصحابك يأتون الجعرانة فيحرمون منها، فقلت له هو وقت من مواقيت رسول الله صلى الله عليه و آله: فقال و اى وقت من مواقيت رسول الله (ص) هو، فقلت أحرم منها حين قسم غنائم حنين و مرجعه من الطائف، فقال انما هذا شيء أخذته عن عبد الله بن عمر، كان رأى الهلال صاح بالحج،

دورة الأهل أى المنزل

- فقلت أليس قد كان عندكم مرضيا، فقال بلى و لكن اما علمت ان أصحاب رسول الله أحرموا من المسجد، فقلت إن أولئك كانوا متمتعين فى أعناقهم الدماء و ان هؤلاء قطنوا مكة فصاروا كأنهم من أهل مكة و أهل مكة لا متعة لهم فأحبت أن يخرجوا من مكة الى بعض المواقيت و ان يستغبوا به أياما،
- فقال لى و انا أخبره أنها وقت من مواقيت رسول الله (ص) يا أبا عبد الله فإننى أرى لك ان لا تفعل، فضحكت و قلت و لكنى أرى لهم ان يفعلوا (الحديث) رواه فى الوسائل فى الباب التاسع من أبواب أقسام الحج

الإحرام من الجعرانة

- ١٤٧٥٩ - ٥ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنِّي أُرِيدُ الْجَوَارَ «٣» فَكَيْفَ أَصْنَعُ - فَقَالَ إِذَا رَأَيْتَ الْهَلَالَ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ - فَاخْرُجْ إِلَى الْجِعْرَانَةِ فَأَحْرِمْ مِنْهَا بِالْحَجِّ

- (٢) - الكافي ٤ - ٣٠٠ - ٥، و التهذيب ٥ - ٤٥ - ١٣٧.
- (٣) - في التهذيب زيادة - بمكة (هامش المخطوط).

الإحرام من الجعرانة

- إِلَى أَنْ قَالَ - إِنَّ سَفِيَانَ فَقِيهَكُمْ أَتَانِي فَقَالَ - مَا يَحْمِلُكَ عَلَى أَنْ تَأْمُرَ أَصْحَابَكَ بِاتُّونَ الْجَعْرَانَةَ - فَيُحْرَمُونَ مِنْهَا قُلْتُ لَهُ - هُوَ وَقْتُ مَنْ مَوَاقِيتِ رَسُولِ اللَّهِ ص - فَقَالَ وَ أَىُّ وَقْتٍ مِنْ مَوَاقِيتِ رَسُولِ اللَّهِ ص هُوَ - فَقُلْتُ أَحْرَمَ مِنْهَا - حِينَ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ وَ مَرَجَعَهُ مِنَ الطَّائِفِ - فَقَالَ إِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ أَخَذْتُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - كَانَ إِذَا رَأَى الْهَلَالَ صَاحَ بِالْحَجِّ -

الإحرام من الجعرانة

- فَقُلْتُ أَلَيْسَ قَدْ كَانَ عِنْدَكُمْ مَرْضِيًّا - فَقَالَ بَلَىٰ وَ لَكِنَّ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ص - أَحْرَمُوا مِنَ الْمَسْجِدِ فَقُلْتُ - إِنَّ أَوْلَيْكَ كَانُوا مُتَمَتِّعِينَ فِي أَعْنَاقِهِمُ الدِّمَاءُ - وَ إِنِّ هَؤُلَاءِ قَطَنُوا مَكَّةَ فَصَارُوا كَأَنَّهِمْ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ - وَ أَهْلُ مَكَّةَ لَا مُتْعَةَ لَهُمْ - فَأَحْبَبْتُ أَنْ يَخْرُجُوا مِنْ مَكَّةَ إِلَى بَعْضِ الْمَوَاقِيتِ - وَ أَنْ يَسْتَغْبُوا بِهِ أَيَّامًا
- فَقَالَ لِي وَ أَنَا أَخْبِرُهُ - أَنَّهَا وَقْتُ مِنْ مَوَاقِيتِ رَسُولِ اللَّهِ ص - يَا بَا عَبْدَ اللَّهِ فَإِنِّي أَرَى لَكَ أَنْ لَا تَفْعَلَ - فَضَحِكْتُ وَ قُلْتُ وَ لَكِنِّي أَرَى لَهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا -

الإحرام من الجعرانة

- فَسَأَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَمَّنْ مَعَنَا مِنَ النِّسَاءِ - كَيْفَ يَصْنَعْنَ فَقَالَ لَوْ لَأَنَّ خُرُوجَ النِّسَاءِ شُهُرَةً - لِأَمَرْتُ الصَّرُورَةَ مِنْهُنَّ أَنْ تَخْرُجَ - وَ لَكِنْ مُرُّ مَنْ كَانَ مِنْهُنَّ صَرُورَةً - أَنْ تَهَلَّ بِالْحَجِّ فِي هِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ - وَ أَمَّا اللَّوَاتِي قَدْ حَجَّجْنَ فَإِنْ شِئْنَ فِي خَمْسَةِ مِنَ الشَّهْرِ - وَ إِنْ شِئْنَ فِي يَوْمِ التَّرْوِيَةِ - فَخَرَجَ وَ أَقَمْنَا فَاعْتَلَّ بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعَنَا - مِنَ النِّسَاءِ الصَّرُورَةَ مِنْهُنَّ - فَقَدِمَ فِي خَمْسٍ مِنَ ذِي الْحِجَّةِ فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ - أَنْ بَعْضَ مَنْ مَعَنَا مِنَ صَرُورَةِ النِّسَاءِ قَدْ اعْتَلَّ - فَكَيْفَ تَصْنَعُ قَالَ فَلْتَنْظُرِ مَا بَيْنَهَا وَ بَيْنَ التَّرْوِيَةِ - فَإِنْ طَهَّرَتْ فَلْتَهَلَّ بِالْحَجِّ - وَ إِلَّا فَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا يَوْمُ التَّرْوِيَةِ إِلَّا وَ هِيَ مُحْرَمَةٌ - وَ أَمَّا الْأَوَاخِرُ فَيَوْمُ التَّرْوِيَةِ الْحَدِيثُ .

دويرة الأهل أى المنزل

- (أقول) اما صحيح ابى الفضل فلا إطلاق فيه فان السائل يخبر عن نفسه انه كان مجاورا بمكة و حاله غير معلوم انه هل اقام فيها زمانا ينقلب حكمه الى حكم أهل مكة أولا، و الامام عليه السلام أمره بالإحرام من الجعرانة فأمره مبهم إذ لعل الامام (ع) كان يعلم انه لم يصر كأهل مكة فى الحكم،

دورة الأهل أى المنزل

- و اما خبر عبد الرحمن بن الحجاج فصدره ظاهره فى ان السائل كان يريد الجوار بمكة فلم يصر بعد من أهلها (نعم) مقتضى احتجاجه على سفیان هو تعميم الحكم للقاطنين بل لأهل مكة أيضا، و لكن مقتضى قوله عليه السلام (فأحببت أن يخرجوا من مكة الى بعض المواقيت و ان يستغبوا به أياما) هو الاستحباب و لا مانع منه كما يأتى فى الأمر الخامس و يؤيده ان امره عليه السلام بالخروج إلى - الجعرانة عند رؤية هلال ذى الحجة محمول على الاستحباب لإجماعهم على عدم وجوب إحرام أهل مكة و لا من جاور بهما فى أول ذى الحجة بل يجوز التأخير إلى يوم التروية

دويرة الأهل أى المنزل

- (و اما قوله عليه السلام و ان يستغبوا به أياما) فقال فى مرات العقول فى شرحه: اى يهجر و أو يتأخروا مجازا قال فى النهاية فيه (اى فى الحديث) زرنى غبا تزدد حبا، الغب من أورد الإبل ان ترد الماء يوما و تدعه يوما (إلى آخر كلامه) و حاصل المعنى ان الامام عليه السلام أحب ان يخرج أصحابه إلى خارج مكة و يتأخروا عن مكة ثم يردون مكة كالزائر لها و يلبون بالحج فى محل متأخر عن البيت، و الله أعلم.

دورة الأهل أى المنزل

- (الأمر الخامس) الظاهر ان الإحرام للمذكورين فى المتن من باب الرخصة لا العزيمة فيجوز لهم الخروج الى احد المواقيت و الإحرام منه و ليس هذا من باب تقديم الإحرام على الميقات. بل هو رجوع الى الميقات مثل ما إذا رجع من الجحفة إلى مسجد الشجرة أو كان فى ذات عرق فيرجع الى غمرة أو منها الى المسلخ فهو إحرام من الميقات و عن الكافى و الغنية و الإصباح ان الأفضل لمن منزله أقرب الى مكة من الميقات هو الإحرام من الميقات، و عن كشف اللثام ان وجهه ظاهر لبعده المسافة و طول الزمان (انتهى)

دويرة الأهل أى المنزل

- و قد يكون أفضل من جهة فضيلة خاصة بالميقات الذى يخرج اليه كمسجد الشجرة حيث أحرم منه رسول الله صلى الله عليه وآله و كخروج أهل مكة إلى - الجعرانة لأنها موضع أحرم منه صلى الله عليه وآله و آله حين رجع من فتح الطائف أو فتح حنين كما تقدم فى حديث عبد الرحمن بن لحجاج فى الأمر المتقدم.

دورة الأهل أى المنزل

- (١) أى كان منزله أقرب إليها من المواقيت، و الظاهر أنه لا إشكال و لا خلاف فى ذلك، و تشهد له النصوص المتضافرة «٢».
- إنما الكلام فى أن الميزان بالقرب إلى مكة أو إلى عرفات أو التفصيل بين العمرة فيعتبر القرب إلى مكة و بين الحج فبالقرب إلى عرفات، إذ لا يجب المرور على مكة فى إحرام الحج من المواقيت؟ وجوه و أقوال،
- (٢) الوسائل ١١: ٣٣٣/ أبواب المواقيت ب ١٧.

دويرة الأهل أى المنزل

- و المشهور هو الأوّل، و ذهب بعضهم إلى الثانى، و به صرح الشهيد فى اللّمة «١» و نقله فى المدارك «٢» عن المحقق فى المعتبر «٣» و لكن ذكر صاحب الحدائق أنه لم يجده فيه بل استظهر من كلامه القرب إلى مكة «٤» و عن الشهيد الثانى فى المسالك الثالث «٥».
- (١) الروضة البهيّة ٢: ٢١٠.
- (٢) المدارك ٧: ١٩٢.
- (٣) المعتبر ٢: ٧٨٦.
- (٤) الحدائق ١٤: ٤٥١.
- (٥) المسالك ٢: ٤١٦.

دويرة الأهل أى المنزل

- و الصحيح ما ذهب إليه المشهور لتصريح الروايات بذلك و لم يذكر فى شىء منها القرب إلى عرفات، فمن كان منزله أقرب إلى مكة من سائر المواقيت فميقاته منزله، و هو المعبر عنه فى النصوص بدويرة أهله.

دويرة الأهل أى المنزل

- نعم، تلاحظ المسافة بين مجموع المواقيت و منزله، فإذا كانت مسافة منزله أقل من مسافة مجموع المواقيت فميقاته منزله، و إذا كانت مسافة بعض المواقيت أقل فميقاته ذلك الميقات أو ميقات آخر لا منزله، مثلاً إذا كان منزله أقل من مرحلتين إلى مكة المكرمة فميقاته منزله، و إذا كان منزله أكثر من مرحلتين فميقاته أحد المواقيت المعيّنة القريبة كقرن المنازل، فإنه يبعد عن مكة بمقدار مرحلتين تقريباً.

دويرة الأهل أى المنزل

- فبالجملة: أن الميزان إنما هو بملاحظة المسافة بين منزله و مكة من جهة و بين المواقيت من جهة أخرى، فإن كان منزله أقل مسافة إلى مكة من المواقيت فميقاته منزله و دويرة أهله، و أمّا إذا كانت مسافة منزله أكثر من مسافة ميقات آخر فميقاته ليس منزله، بل عليه أن يذهب إلى أحد المواقيت المعيّنة فيحرم منه،

دورة الأهل أى المنزل

- و على سبيل المثال فمن كان منزله بين مكّة و المدينة و كانت الجحفة أمامه فميقاته الجحفة لأنها أقرب إلى مكّة من منزله، و لا يجوز له الإحرام من منزله، و تشمله الروايات الناهية عن الإحرام من المنزل «١».

(١) الوسائل ١١: ٣١٩ / أبواب المواقيت ب ٩، ١١، ١٧.

دويرة الأهل أى المنزل

- و بناءً عليه فالظاهر هو الفرق بين التحديد بالقرب إلى مكة أو إلى عرفات، لأنه لو فرضنا أن عرفات تفصل بين منزله و مكة و كان الفصل بين منزله و عرفات اثني عشر فرسخاً فيفصل منزله عن مكة بستة عشر فرسخاً لأن مكة تبعد بأربعة فراسخ، فإن قلنا بأن العبرة بالقرب إلى عرفات فميقاته منزله لأنه أقرب إليها من المواقيت، لأن أقرب المواقيت إلى مكة قرن المنازل و هو يبعد عن مكة بأقل من ستة عشر فرسخاً، و أمّا إذا قلنا بأن العبرة بالقرب إلى مكة فميقاته سائر المواقيت المعينة.

دويرة الأهل أى المنزل

- و إذا كانت مكّة فاصلة بين منزله و عرفات، فإن قلنا بأن العبرة بالقرب إلى عرفات و كان الفصل بين منزله و مكّة باثنى عشر فرسخاً فيحرم من الميقات لا من منزله، لأنّ الفصل بين منزله و عرفات بستة عشر فرسخاً فلا بدّ أن يذهب إلى الميقات لأنّه أقرب إلى عرفات، و أمّا لو قلنا بأنّ العبرة بالقرب إلى مكّة فميقاته منزله لأنّه أقرب إلى مكّة.

دويرة الأهل أى المنزل

- و بالجملة: يختلف الحال باختلاف المواقيت بعداً و قرباً من حيث المسافة بملاحظة البعد عن مكة أو عن عرفات، فليس الأمر كما قيل بأنه لا تفاوت بين الأمرين.
- و لكن قد عرفت أن المستفاد من الروايات أن الميزان بالقرب إلى مكة، هذا كله بناءً على أن المعيار هو القرب و البعد بلحاظ كثرة المسافة و قلتها بالنسبة إلى مجموع المواقيت.

دويرة الأهل أى المنزل

- و أمّا بناءً على أن الميزان بما قبل الميقات و بما دونه كما هو المستفاد من نصوص الباب، لأنّ المذكور فيها «من كان منزله دون الميقات» أو «دون الجحفة» أو «دون ذات عرق» «١» و نحو ذلك فالعبرة بما إذا كان الميقات قدامه أو وراءه، فمن كان الميقات وراءه يكون منزله أقرب إلى مكة طبعاً فيحرم من منزله و لا يجب عليه الرجوع إلى الميقات الذى خلفه،

(١) الوسائل ١١: ٣٣٣ / أبواب المواقيت ب ١٧.

دويرة الأهل أى المنزل

- فكل يلاحظ منزله و محله بالنسبة إلى الميقات الذى يقع خلفه أو قدامه، فإن الاستفادة من قوله (عليه السلام): «دون المواقيت، أو خلف هذه المواقيت» أن يلاحظ كل أحد ميقات محله و منزله، يعنى كل من كان منزله أقرب إلى مكّة و كان الميقات وراءه و خلفه يحرم من منزله، و ليس عليه الرجوع إلى الميقات حتى إذا كان منزله أبعد مسافة إلى مكّة بلحاظ ميقات آخر، لأنّ العبرة على الفرض ليست بعد المسافة و قربها و إنما العبرة بموضع منزله و وقوعه بين مكّة و الميقات.

دويرة الأهل أى المنزل

- فتحصل مما ذكرنا: أنه إذا كانت العبرة بالقرب و البعد إلى مكّة حسب مجموع المواقيت فلا بدّ من ملاحظة المسافة بين منزله و بين الميقات بالنسبة إلى مكّة، فإن كانت مسافة بيته أقلّ يحرم من منزله، و إن كانت مسافة بيته أكثر من مسافة الميقات يحرم من الميقات، و على ذلك تفرق الحال حسب ملاحظة القرب إلى مكّة أو إلى عرفات.

دويرة الأهل أى المنزل

- و أمّا إذا كانت العبرة بكون منزله دون الميقات و بعده أو قبله كما هو الصحيح فيلاحظ كل أحد موقع منزله، فإن كان منزله وسطاً بين الميقات و مكة يحرم من منزله، و إذا كان الميقات فاصلاً و وسطاً بينه و بين مكة يحرم من الميقات، و لذا يختلف ذلك قريباً و بعداً بحسب المواقيت، لأنّ بعد المواقيت إلى مكة مختلف، فبعض يقع منزله بعد قرن المنازل الذى يبعد عن مكة بمرحلتين، و بعض يقع منزله بعد الجحفة التى تبعد عن مكة بثلاثة مراحل تقريباً و هكذا.

دويرة الأهل أى المنزل

- نعم، بالنسبة إلى مسجد الشجرة لا يتصور ذلك، لأن من كان منزله بين مكة و المدينة بعد مسجد الشجرة فأمامه ميقات آخر و هو الجحفة، فإنها تقع فى طريق الذهاب من المدينة إلى مكة، و قد ورد فى النص أيضاً «١» أن من آخر الإحرام من مسجد الشجرة يحرم من الجحفة، و لعله لذلك لم يرد فى النصوص دون مسجد الشجرة كما ورد ذلك بالنسبة إلى الجحفة أو إلى ذات عرق.
- هذا تمام الكلام فى غير أهل مكة ممن كان منزله قريباً إليها.
- (١) الوسائل ١١: ٣١٦ / أبواب المواقيت ب ٦.

دويرة الأهل أى المنزل

- و أمّا أهل مكّة المكرّمة فالمعروف بين الأصحاب أنهم يحرمون من منازلهم أيضاً لأنّ منازلهم دون الميقات فيشملهم جواز الإحرام من دويرة أهله إذا كان منزله دون الميقات، بل يمكن أن يقال إن القدر المتيقن من هذا الحكم إنما هو أهل مكّة و الحق بهم غيرهم ممن كان منزله قريباً إلى مكّة.

دويرة الأهل أى المنزل

- و قد استدللّ عليه بمرسلة الصدوق «عن رجل منزله خلف الجحفة من أين يحرم؟ قال (عليه السلام): من منزله» «٢» بدعوى أن منازل أهل مكة خلف الجحفة، فعنوان خلف الجحفة لا يختص بمن كان منزله وسطاً بين مكة و الميقات بل يشمل منازل أهل مكة أيضاً.
- (٢) الوسائل ١١: ٣٣٥ / أبواب المواقيت ب ١٧ ح ٦، الفقيه ٢: ١٩٩ / ٩١١.

دويرة الأهل أى المنزل

- و یرد علیه: أنه لیس فی هذه الروایات ما یشمل أهل مکة لا بعمومه و لا بإطلاقه.
- أمّا عنوان دون المیقات فیختص بمن كان منزله وسطاً بین مکة و المیقات.
- و أمّا المرسل ففیه مضافاً إلى ضعف السند بالإرسال أن عنوان الخلف لا یشمل منازل مکة،

دويرة الأهل أى المنزل

- بيان ذلك: أن الخلف و القدم أمران إضافيان اعتباريان، فكما يمكن أن تكون مكّة خلفاً للجحفة يمكن أن تكون الجحفة خلفاً لمكّة، كما يصح أن يقال: إنّ كربلاء خلف النجف الأشرف أو بالعكس،

دويرة الأهل أى المنزل

- فلا بدّ في صدق عنوان الخلفية من فرض موضعين و فرض شخص يريد الذهاب من أحدهما إلى الآخر، فإذا ذهب من هذا المكان و توجه إلى مكان آخر فالمكان الأوّل يكون خلفاً له، و لو انعكس فبالعكس فمن دخل الجحفة و ذهب منها إلى مكّة تكون الجحفة خلفه، و كذا يصدق عنوان الخلف على من كان منزله بين مكّة و الجحفة مثلاً،

دويرة الأهل أى المنزل

- و أمّا من كان منزله فى مكّة فلا يصدق عليه عنوان خلف الجحفة، فإنّ كلّاً منهما خلف الآخر باعتبار الذهاب و التوجه، فإنّ توجهه من مكّة إلى الجحفة فمكّة خلفه و إن توجهه من الجحفة إلى مكّة فالجحفة خلفه.

دويرة الأهل أى المنزل

- و بالجملة: أن عنوان الخلف باعتبار الشخص المتوجه الذهاب من بلد إلى بلد آخر فالبلاد من حيث هي لا خلفية فيها حقيقة.
- فلا دليل على أن بلدة مكّة المكرّمة ميقات لأهل مكّة، و ما ورد فى النصوص من «دويرة أهله و منزله» «١» مختص بغير أهل مكّة ممن هو قريب إليها فلا بدّ من التماس دليل آخر لمكان الإحرام لأهل مكّة،

(١) الوسائل ١١: ٣٣٥ / أبواب المواقيت ب ١٧.

دويرة الأهل أى المنزل

- وقد ورد فى روايتين معتبرتين أن إحرامهم من الجعرانة: